



مشروع قانون موازنة
2026
(موازنة طوارئ)

دولة فلسطين
وزارة المالية والتخطيط

14-03-2026

3	الموازنة الطارئة وأولويات التمويل	1.1
4	أبرز معالم موازنة 2026	1.2
5	الأسس والمبادئ الحاكمة لموازنة 2026 الطارئة	1.3
6	الجدول المالي نهائية عام 2025	2.1
7	أداء الإيرادات خلال العام 2025	2.2
12	أداء النفقات خلال العام 2025	2.3
15	الدعم الخارجي 2025	2.4
16	اجمالي مديونية الحكومة 2025	2.5
17	الجدول المالي للعام 2026	3.1
18	الخطوط الرئيسية لموازنة عام 2026	3.2
19	الإيرادات قبل وبعد الاقتطاعات	4.1
20	تحصيل الإيرادات المحلية	4.2
21	تحصيل إيرادات المقاصة	4.3
22	التغير في النفقات حسب البنود	5.1
23	الموازنة العامة حسب التصنيف الوظيفي الحكومي	5.2
24	عجز الموازنة	6
25	الدعم الخارجي	7

الموازنة الطارئة وأولويات التمويل

تُعد موازنة عام 2026 في سياق استثنائي يتسم بتصاعد عدم اليقين السياسي واستمرار هشاشة الوضع الاقتصادي. فقد خلّفت الأزمة الأخيرة خسائر عميقة اقتصادياً، لا سيما في قطاع غزة، مع امتداد أثارها إلى الضفة الغربية وازدياد حدتها خاصة بعد الاحتجاز الكامل لإيرادات المقاصة. وفي ظل هذه الظروف، تُبنى موازنة 2026 على تقديرات حذرة تعكس محدودية الموارد واتساع الاحتياجات، وتؤسس لإطار إنفاق يوازن بين الاستجابة للأولويات العاجلة والملحة والحفاظ على الاستقرار المالي.

تعتمد حكومة دولة فلسطين موازنة طارئة لعام 2026 في إطار إدارة الأزمة المالية السياسية القائمة، ففي ظل استمرار القيود المالية والاقتصادية، وعلى رأسها عدم تحويل أموال المقاصة، إلى جانب محدودية الموارد الخارجية، تأتي هذه الموازنة كخيار لا بديل عنه.

وفي هذا السياق، تركز الحكومة على ترتيب أولويات الإنفاق وضبطه وتوجيه الموارد المتاحة نحو القطاعات الحيوية الأكثر إلحاحًا وتأثيرًا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مع تعزيز الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة.

وتتمثل أولويات التمويل في الموازنة الطارئة -إلى جانب الرواتب- في القطاعات الحيوية التالية:

- الصحة: ضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية وتعزيز الجاهزية للنظام الصحي.
- التعليم: حماية العملية التعليمية والحفاظ على جودة التعليم في مختلف المراحل.
- الأمن والخدمات الأساسية: الحفاظ على الاستقرار الداخلي وضمان استمرارية تقديم الخدمات العامة.
- الطوارئ: تعزيز الجاهزية للتعامل مع الأزمات والحالات الطارئة وضمان الاستجابة السريعة للتحديات غير المتوقعة.
- الحماية الاجتماعية: ضمان استمرار برامج الدعم للأسر الفقيرة والمهمشة بما يساهم في تعزيز الحماية الاجتماعية والتخفيف من تداعيات الأوضاع الاقتصادية.

أبرز معالم موازنة 2026

- موازنة طوارئ تركز على ضمان الاستمرارية المؤسسية وتأمين الحد الأدنى من الخدمات الأساسية في ظل قيود مالية حادة.
- المخصصات الواردة في مشروع قانون الموازنة هي الحدود الدنيا للمخصصات اللازمة لبقاء وجود مؤسسات الدولة.
- عقد الالتزامات والصرف من هذه المخصصات مرهون بتوفر السيولة المالية، وليست -بالضرورة- التزام حكومي تجاه مراكز المسؤولية.
- تحسن طفيف في الإيرادات المحلية.
- استمرار عدم تحويل إيرادات المقاصة، بما يشكل ضغطاً مباشراً على السيولة ويزيد من تعقيد إدارة المالية العامة.
- إجمالي النفقات (باستثناء صافي الإقراض وخدمة الدين العام) بلغ 17,717 مليون شيكل، وهو أقل من السقف المتفق عليه حسب برنامج الإصلاح الوطني والبالغ 19,129 مليون شيكل، بفارق 1,212 مليون شيكل نتيجة إجراءات التقشف وضبط النفقات.
- النفقات التطويرية بالتمويل المحلي بلغت 426 مليون شيكل، بانخفاض قدره 368 مليون شيكل مقارنة بموازنة 2025، و542 مليون شيكل مقارنة بموازنة 2024، وهي مقتصرة على المشاريع الجارية ذات الأولوية القصوى والتي لا يمكن تأجيلها واستئنافها لاحقاً، دون إدراج مشاريع تطويرية جديدة.
- تعويضات العاملين بقيمة 9.4 مليار شيكل تشكل 51% من إجمالي النفقات الجارية، وقد تم اتخاذ إجراءات استباقية لاحتواء نمو فاتورة الرواتب وأعداد الموظفين خلال عام 2026.
- فاتورة الرواتب وأشبه الرواتب تمثل 66% من النفقات الجارية ما يعكس الهيكل الجامد للإنفاق الجاري، و71% من موازنة مراكز المسؤولية.
- نظراً لحساسية الوضع السياسي والاقتصادي الذي تمر به الدولة بلغت مخصصات النفقات العامة والطارئة 516 مليون شيكل ضمن موازنة عام 2026.
- الدعم الحكومي لقطاع الوقود وقطاعي الكهرباء والمياه سواءً للمخيمات أو فرق التعرف، والتأمين الصحي يفوق 1.3 مليار شيكل في هذه الموازنة.
- في إطار إجراءات ترشيد الإنفاق شهد بند السفر تخفيضاً حاداً بنسبة 44% مقارنة بما كان عليه في موازنة العام الماضي.

الأسس والمبادئ الحاكمة لموازنة 2026 الطارئة

ترتكز موازنة العام 2026 على مقارنة واقعية تعكس مرحلة ما بعد العدوان على قطاع غزة، دون افتراض تحسن في البيئة المالية، ففي ظل استمرار القيود الهيكلية المفروضة على المالية العامة، تعتمد الموازنة على:

- توقعات مالية واقتصادية متحفظة تأخذ بالحسبان بطء التعافي الاقتصادي واستمرار حالة عدم اليقين.
- الاستمرار في نهج التقنين النقدي، وتعزيز توجيه الموارد الشحيحة نحو القطاعات الحيوية.
- تعزيز الانضباط المالي وكفاءة الإنفاق العام بما ينسجم مع مسار الإصلاح المالي والإداري المعتمد.

ويهدف هذا الإطار إلى ترسيخ نهج واقعي في إدارة المالية العامة، يوازن بين استمرارية الخدمات الأساسية الملحة ومتطلبات الانضباط المالي، ويهيئ الأرضية لصياغة افتراضات مالية حذرة ومبنية على المخاطر.

الجدول المالي نهاية عام 2025

2.1

البنء	2024 فعلي %	2025 موازنة فعلي	2025 فعلي / 25 %	2025 موازنة فعلي	2024 فعلي %
صافي الإيرادات	14,574	15,875	4.9	15,285	(3.7)
إجمالي الإيرادات المحلية	4,848	5,807	5.3	5,105	(12.1)
إجمالي إيرادات المقاصة	9,878	10,234	4.2	10,293	0.6
الإرجاعات الضريبية	(152.3)	(165.3)	(25.8)	(113.0)	(31.6)
إجمالي النفقات	19,369	20,645	(2.7)	18,838	(8.8)
النفقات الجارية	18,439	19,396	(2.4)	17,988	(7.3)
الرواتب والأجور	8,456	8,622	(0.5)	8,414	(2.4)
المساهمات الاجتماعية	834	850	0.7	839	(1.3)
استخدام السلع والخدمات	2,775	3,103	8.7	3,016	(2.8)
النفقات التحويلية	3,125	3,661	(15.2)	2,651	(27.6)
دعم الوقود	846	820	(3.2)	819	(0.2)
النفقات الرأسمالية	34	123	74.0	60	(51.8)
خدمة الدين	519	578	6.8	554	(4.1)
صافي الإقراض	1,481	1,200	(13.9)	1,275	6.2
الدفعات المخصصة	370	439	(2.5)	360	(17.8)
الرصيد الجاري	(3,866)	(3,521)	(30.1)	(2,704)	(23.2)
النفقات التطويرية	930	1,248	(8.6)	850	(31.9)
الرصيد قبل المساعدات	(4,796)	(4,769)	(25.9)	(3,553)	(25.5)
المنح	2,999	1,776	7.5	3,225	81.6
العجز قبل الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية	(1,796)	(2,993)	(81.7)	(328)	(89.0)
الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية	(3,021.6)	(3,930.0)	26.1	(3,812)	(3.0)
الإيرادات المحتجزة من المقاصة	-	-	-	(2,145)	-
صافي العجز	(4,818)	(6,923)	30.4	(6,284)	(9.2)
صافي العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %	9.5	14.0		10.8	

الإيرادات عام 2025 مقارنة بعام 2024

2.2

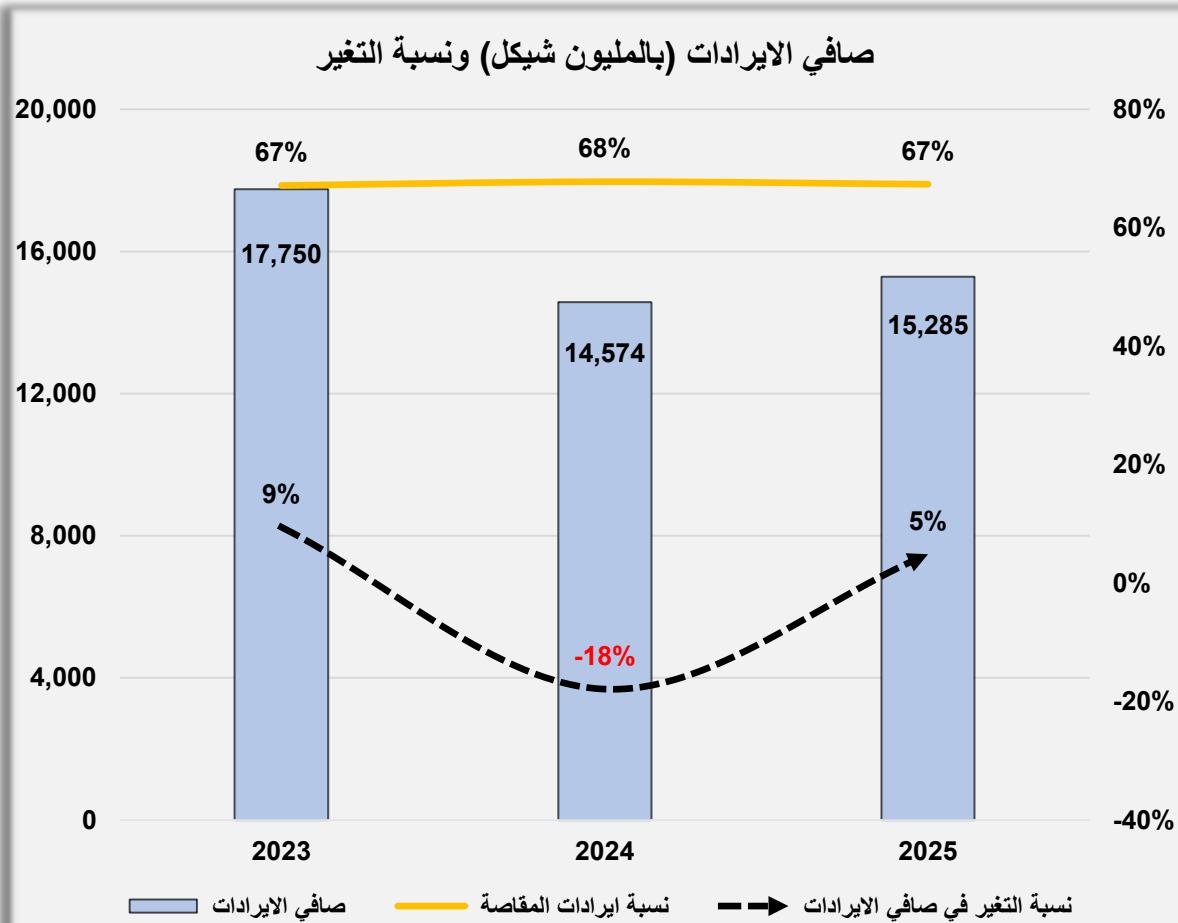
مليون شيكل

التغير (%) فعلي/ موازنة 25	التغير (%) فعلي/ فعلي 24	2025 فعلي*	2025 موازنة	2024 فعلي*	البند الاقتصادي
<u>(3.7)</u>	<u>4.9</u>	<u>15,285</u>	<u>15,875</u>	<u>14,574</u>	<u>صافي الإيرادات</u>
(12.1)	5.3	5,105	5,807	4,848	إجمالي الإيرادات المحلية
0.6	4.2	10,293	10,234	9,878	إجمالي إيرادات المقاصة
(31.6)	(25.8)	(113)	(165.3)	(152)	الإرجاعات الضريبية

* القيم الواردة في الجدول المرفق هي قيم إجمالية على أساس الالتزام

أداء الإيرادات 2025

2.2

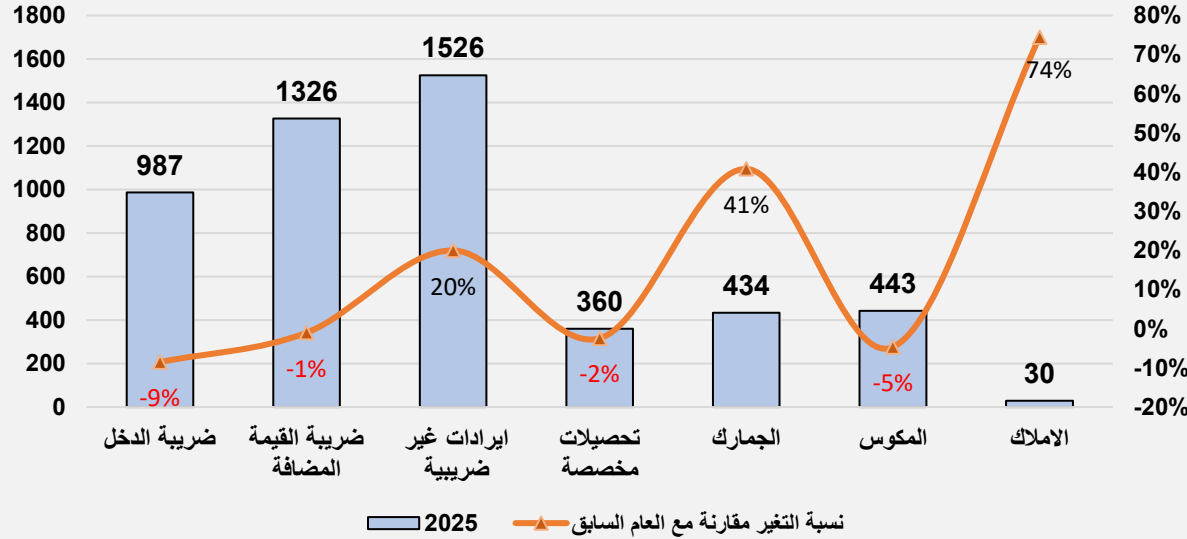


- بلغ صافي الإيرادات العامة على أساس الالتزام خلال عام 2025 نحو 15.3 مليار شيكل، أي أقل من المقدر في الموازنة بنسبة 3.7%، لكنه أعلى بنحو 5% مقارنة بالإيرادات الفعلية لعام 2024.
- ويعود هذا الارتفاع المحدود أساساً إلى نمو الإيرادات غير الضريبية نتيجة تحصيل إيرادات لمرة واحدة تمثل في رسوم ترخيص ترددات الجيل الرابع (G4).
- هيكلياً، تعتمد المالية العامة بصورة كبيرة على إيرادات المقاصة التي تمثل نحو 67% من صافي الإيرادات، مقابل نحو 33% فقط للإيرادات المحلية.
- تأثر تحصيل الإيرادات خلال عام 2024 بشكل ملحوظ نتيجة الأوضاع الاستثنائية وتداعيات العدوان والإغلاقات، حيث انخفضت الإيرادات بنسبة 18% مقارنة بعام 2023. ورغم التحسن التدريجي لاحقاً، لم تعد الإيرادات إلى مستوياتها المسجلة قبل الحرب، ما يعكس استمرار الآثار الاقتصادية والمالية.

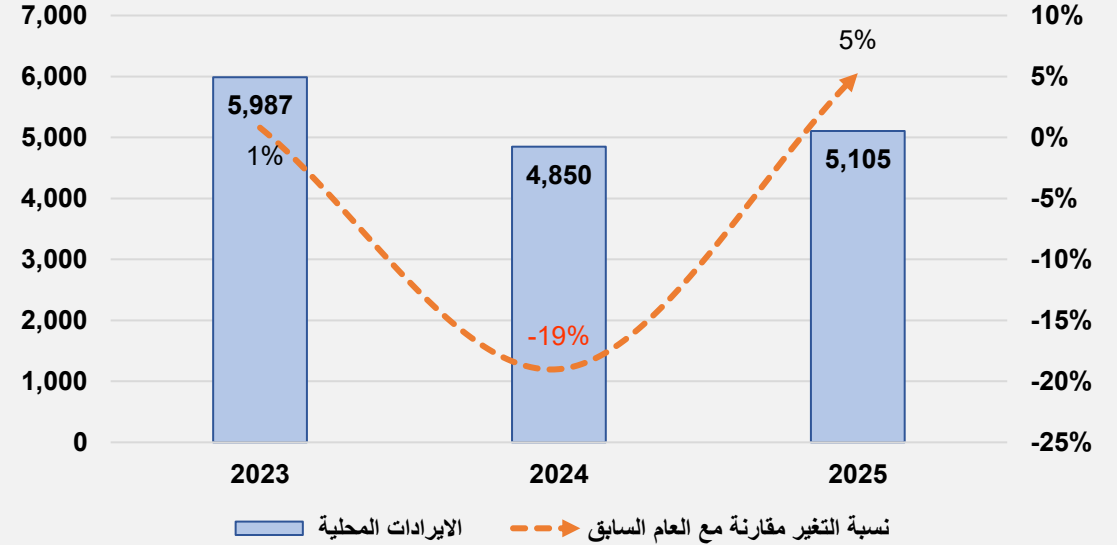
أداء الإيرادات المحلية 2025

2.2

مصادر الإيرادات المحلية ونسبة التغير (بالمليون شيكل)



إجمالي الإيرادات المحلية (بالمليون شيكل)

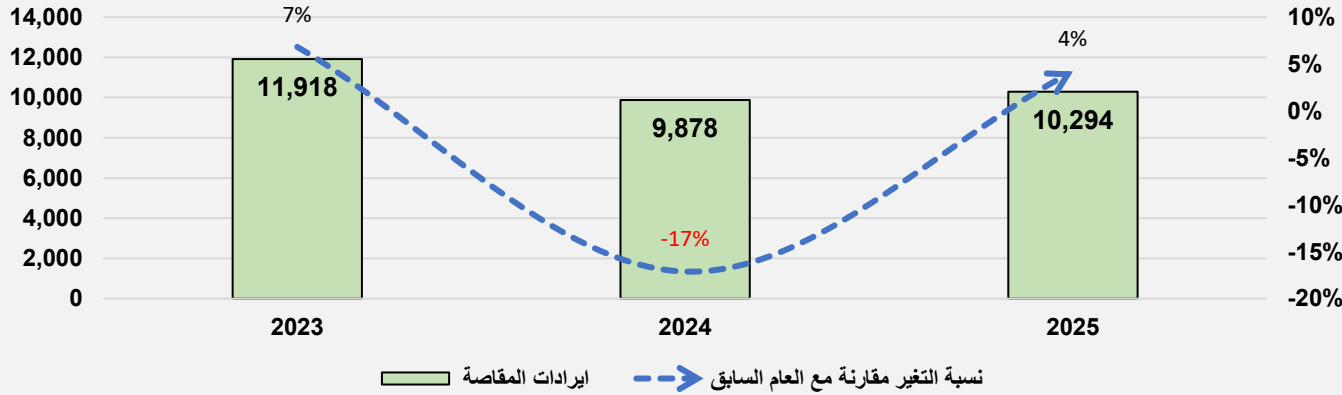


- بلغ إجمالي الإيرادات المحلية في عام 2025 نحو 5.1 مليار شيكل، أقل من المقدر بنسبة 12%، لكنه أعلى بنحو 5% مقارنة بعام 2024، ما يعكس تحسناً نسبياً رغم استمرار الفجوة عن المستهدف.
- وقد تركزت الزيادة في الإيرادات المحلية في البنود التالية:
 - الإيرادات غير الضريبية: ارتفعت بنحو 254 مليون شيكل (حوالي 20%) نتيجة تحصيل إيرادات غير متكررة مرتبطة برسوم ترخيص وتسجيل خدمات الجيل الرابع (4G)
 - الجمارك: زادت بنحو 126 مليون شيكل (حوالي 41%) مقارنة بالعام السابق، بما يعكس تحسناً نسبياً في حركة الاستيراد وانتظام الإجراءات الجمركية.

أداء إيرادات المقاصة 2025

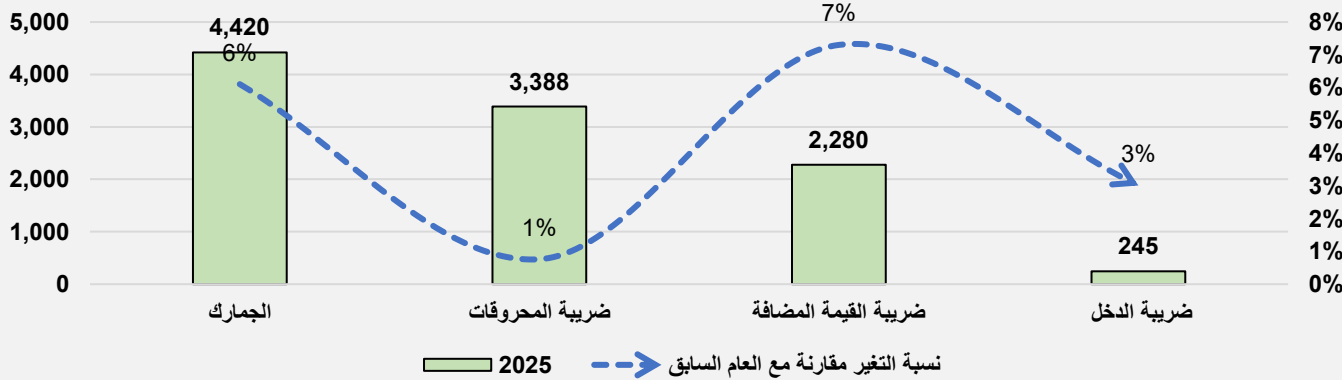
2.2

إجمالي إيرادات المقاصة (بالمليون شيكل)



إيرادات المقاصة (بالمليون شيكل) نسبة التغير مقارنة مع العام السابق

مصادر إيرادات المقاصة ونسبة التغير (بالمليون شيكل)



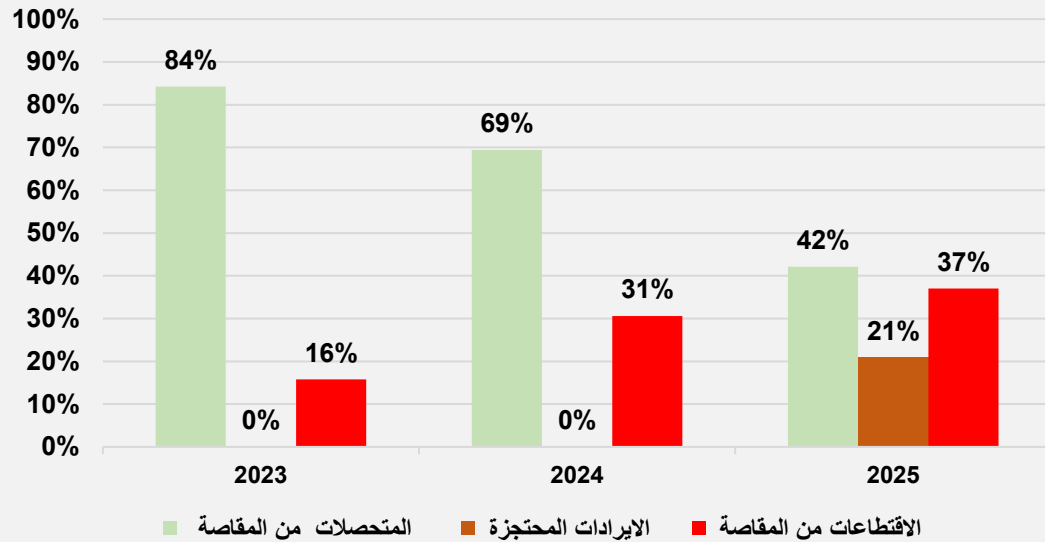
2025 (بالمليون شيكل) نسبة التغير مقارنة مع العام السابق

- بلغ إجمالي إيرادات المقاصة خلال عام 2025 (على أساس الالتزام) نحو 10.3 مليار شيكل، بزيادة طفيفة قدرها 1% عن المقدر في الموازنة، وبارتفاع قدره 442 مليون شيكل (نحو 4%) مقارنة بعام 2024.
- وقد تركز الارتفاع في البنود التالية:
- إيرادات الجمارك: ارتفعت بنحو 254 مليون شيكل (حوالي 6%) مقارنة بالعام السابق.
- ضريبة القيمة المضافة: سجلت زيادة قدرها حوالي 155 مليون شيكل، بنسبة نمو بلغت نحو 7%.
- ورغم التحسن النسبي في عام 2025، لم تعد إيرادات المقاصة إلى مستويات ما قبل العدوان (قبل 2023). فقد انخفضت بين عامي 2023 و2024 بنسبة 17%، بما يعادل نحو 2 مليار شيكل، ما يعكس الأثر الكبير للظروف الاستثنائية على النشاط التجاري.

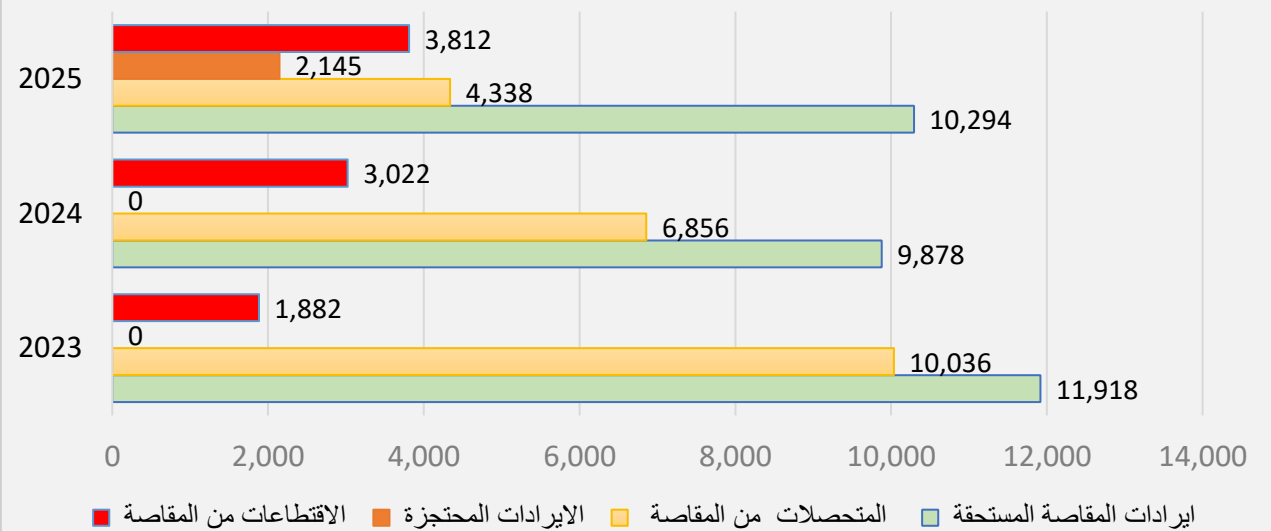
أداء إيرادات المقاصة المستحقة والمتحصلات النقدية 2025

2.2

تطور حصة الاقتطاعات والاحتجازات من إجمالي المقاصة



تحليل الفجوة بين إيرادات المقاصة المستحقة والمتحصلات الفعلية



- تُظهر البيانات فجوة حادة وخطيرة بين الإيرادات المستحقة والمتحصلات الفعلية؛ فبينما استقرت الاستحقاقات لعام 2025 عند حوالي 10.3 مليار شيكل، لم يتدفق منها سوى 42% فقط (4.3 مليار شيكل)، مقارنة بـ 84% في عام 2023. هذا التراجع بنسبة 57% في المقاصة المحصلة يضع الاستقرار المالي أمام تحدٍ غير مسبوق.
- **نمو الاقتطاعات والاحتجازات**، يُعزى التآكل الحاد في التدفقات النقدية إلى تصاعد الاقتطاعات والاحتجازات من أموال المقاصة، ويتجلى ذلك في محورين رئيسيين:
 - **تصاعد الاقتطاعات**: ارتفعت نسبتها من 16% في عام 2023 إلى 37% في عام 2025، لتبلغ نحو 3.8 مليار شيكل، ما يعكس توسعاً ملحوظاً في الخصومات الأحادية.
 - **تراكم الأموال المحتجزة**: بدأت إسرائيل باحتجاز أموال المقاصة مع بداية النصف الثاني من العام 2025 إذ وصلت إلى نحو 2.15 مليار شيكل مع نهاية العام.
 - من أصل 4.3 مليار شيكل، تم استلام 1.9 مليار شيكل نقداً.
 - تم خصم 1.8 مليار شيكل في شهر كانون ثاني/2025 من الاقتطاعات المتعلقة بقطاع غزة، وتم دفعها لشركات الكهرباء والبتروك كسداد ديون.

أداء النفقات 2025

2.3

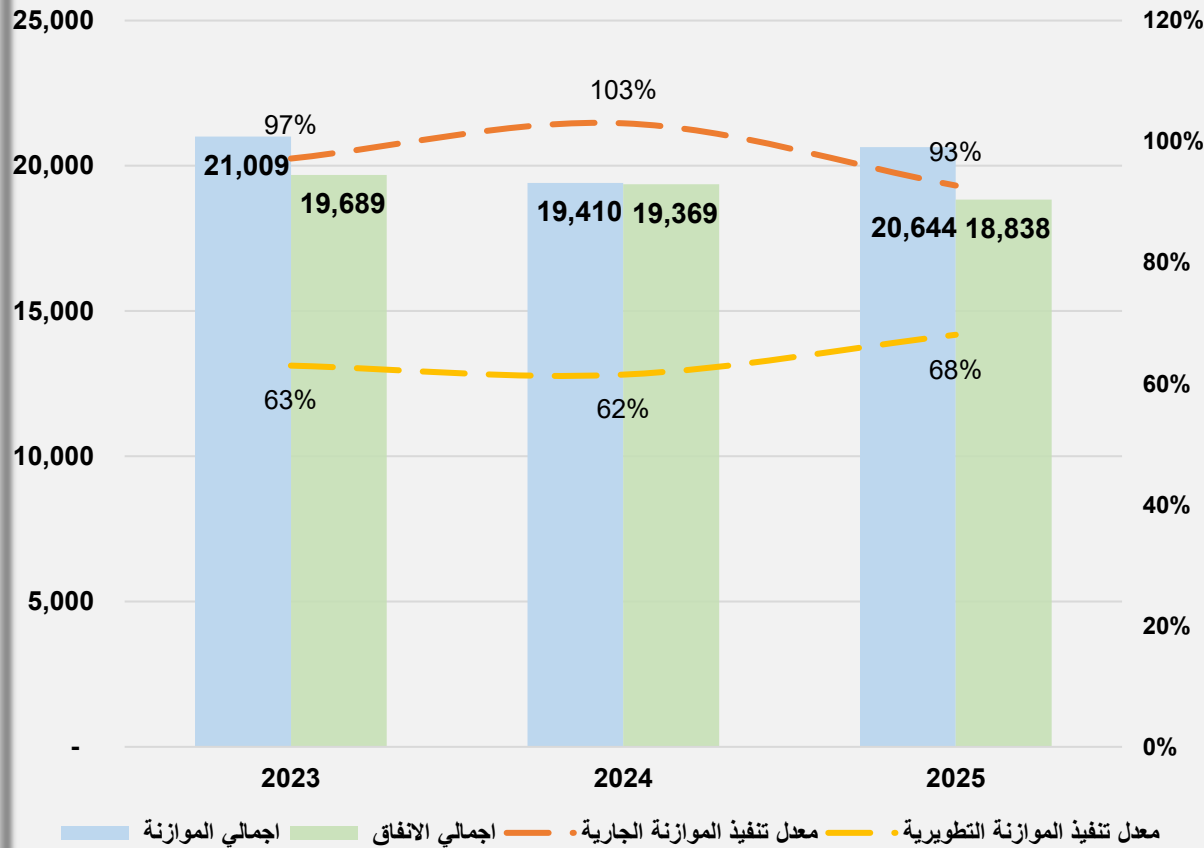
التغير (%) فعلي/ موازنة 25	التغير (%) فعلي/ فعلي 24	2025 فعلي	2025 موازنة	2024 فعلي	البند الإقتصادي
(8.8)	(2.7)	18,838	20,645	19,369	إجمالي النفقات*
(7.3)	(2.4)	17,988	19,396	18,439	النفقات الجارية
(2.4)	(0.5)	8,414	8,622	8,456	الرواتب والأجور
(1.3)	0.7	839	850	834	المساهمات الاجتماعية
(2.8)	8.7	3,016	3,103	2,775	استخدام السلع والخدمات
(27.6)	(15.2)	2,651	3,661	3,125	النفقات التحويلية
(0.2)	(3.2)	819	820	846	دعم الوقود
(51.8)	74.0	60	123	34	النفقات الرأسمالية
(4.1)	6.8	554	578	519	خدمة الدين
6.2	(13.9)	1,275	1,200	1,481	صافي الإقراض
(17.8)	(2.5)	360	439	370	الدفعات المخصصة
(31.9)	(8.6)	850	1,248	930	النفقات التطويرية

* البيانات حسب أساس الالتزام

أداء النفقات الإجمالية 2025

2.3

اجمالي الموازنة والانفاق الجاري والتطويري (بالمليون شيكل)

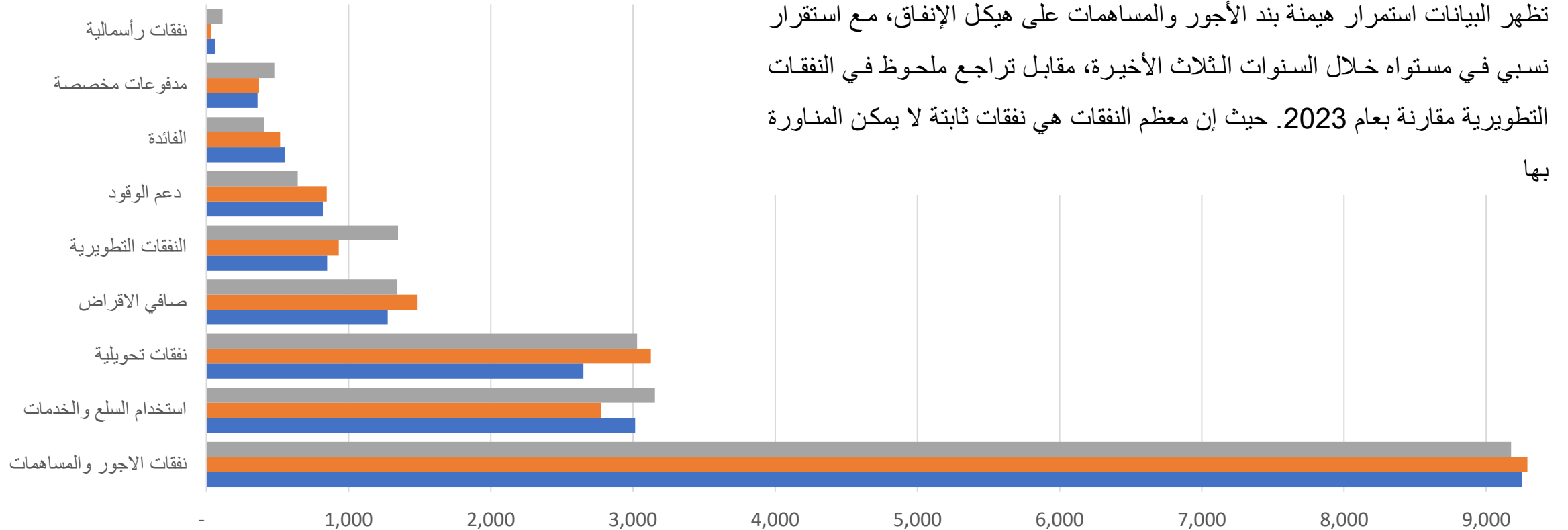


- بلغت الموازنة العامة المعتمدة لعام 2025 نحو 20.6 مليار شيكل، فيما بلغ الإنفاق الفعلي (على أساس الالتزام) 18.8 مليار شيكل، بانخفاض 3% عن عام 2024، ما يعكس توجُّهاً نحو ضبط النفقات في ظل التحديات المالية.
- بلغت نسبة تنفيذ الموازنة الجارية 93%، مقابل 68% للموازنة التطويرية، واستحوذت النفقات الجارية على 95% من إجمالي الإنفاق، مقابل 5% فقط للتطويرية.
- وتشير البيانات إلى تركّز الإنفاق في ثلاثة بنود رئيسية شكّلت 80% من الإجمالي:
 - الأجور والمساهمات (49%)
 - استخدام السلع والخدمات (16%)
 - النفقات التحويلية (14%)
- كما شكّلت الأجور والنفقات التحويلية نحو 66% من النفقات الجارية و78% من صافي الإيرادات، ما يعكس ضغطاً هيكلياً كبيراً على الموارد المالية المتاحة.

النمو في النفقات حسب البنود (المبالغ بالمليون شيكل)

2.3

تظهر البيانات استمرار هيمنة بند الأجور والمساهمات على هيكل الإنفاق، مع استقرار نسبي في مستواه خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مقابل تراجع ملحوظ في النفقات التطويرية مقارنة بعام 2023. حيث إن معظم النفقات هي نفقات ثابتة لا يمكن المناورة بها.



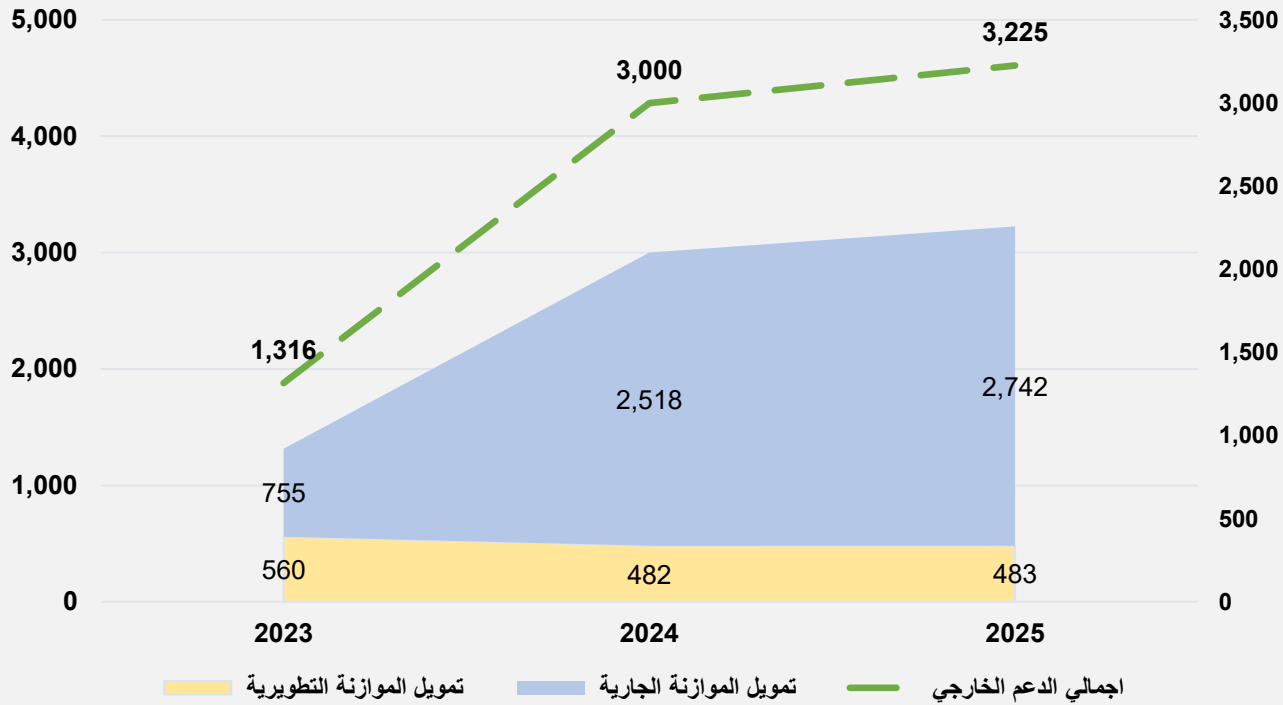
	نفقات الاجور والمساهمات	استخدام السلع والخدمات	نفقات تحويلية	صافي الاقراض	النفقات التطويرية	دعم الوقود	الفائدة	مدفوعات مخصصة	نفقات رأسمالية
■ 2023	9,175	3,155	3,029	1,342	1,347	642	409	478	113
■ 2024	9,289	2,775	3,125	1,481	930	846	519	370	34
■ 2025	9,254	3,016	2,651	1,275	850	819	554	360	60

■ 2023 ■ 2024 ■ 2025

الدعم الخارجي 2025

2.4

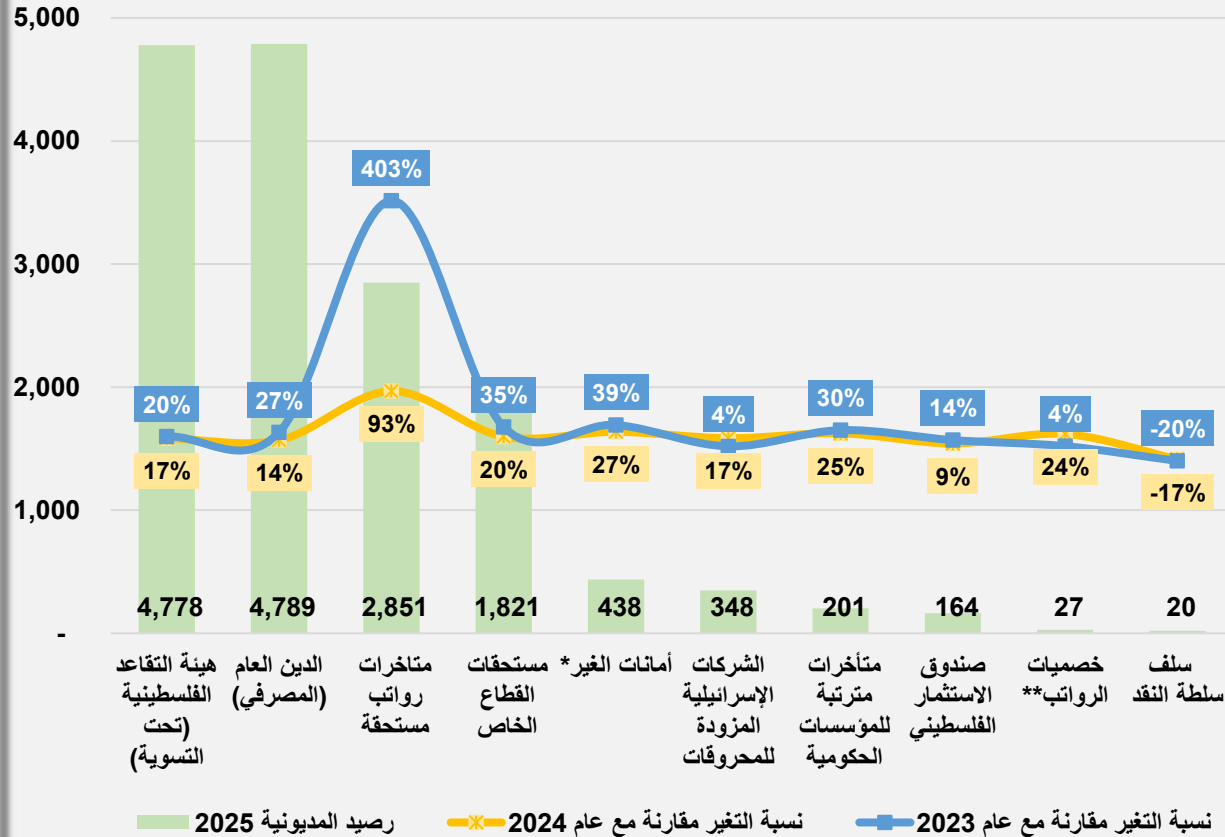
اجمالي الدعم الخارجي للموازنة (بالمليون شيكل)



- ارتفع إجمالي الدعم الخارجي من 1.3 مليار شيكل في 2023 إلى 3 مليارات شيكل في 2024 (+128%)، ثم إلى 3.2 مليار شيكل في 2025 (+8%)، ما يعكس قفزة استثنائية في 2024 تبعثها وتيرة نمو أكثر اعتدالاً.
- وقد تركزت الزيادة بشكل رئيسي في تمويل الموازنة الجارية، فيما بقي تمويل الموازنة التطويرية شبه مستقر، ما يشير إلى توجيه الجزء الأكبر من الدعم نحو تغطية النفقات التشغيلية.
- ويعكس ذلك تنامي الاعتماد على التمويل الخارجي لدعم الاستقرار المالي قصير الأجل، مقابل محدودية في دعم الإنفاق التطويري والاستدامة على المدى المتوسط.

اجمالي مديونية الحكومة 2025

هيكل رصيد المديونية (بالمليون دولار) ونسب التغير



- بلغ إجمالي مديونية الحكومة نحو 15.4 مليار دولار، تتركز بشكل رئيسي في متأخرات هيئة التقاعد الفلسطينية والدين المصرفي بنسبة 62% مناصفةً، تليها متأخرات الرواتب (18%)، ثم مستحقات القطاع الخاص (12%).
- ويعكس هذا التركيز في بنود ذات طابع هيكلي استمرار الضغوط على المالية العامة، ويحدّ من المرونة المتاحة لمعالجة هذه الالتزامات على المدى القصير.
- سجلت متأخرات رواتب الموظفين أعلى زيادة مقارنة بالعام 2023، إذ ارتفعت من نحو 567 مليون دولار إلى 2.9 مليار دولار (+403%)، ما يعكس تفاقم الضغوط المالية واستمرار تراكم الالتزامات الجارية.
- كما ارتفعت مستحقات القطاع الخاص بنسبة 35% منذ عام 2023 لتصل إلى 1.8 مليار دولار، ما يشير إلى اتساع حجم الالتزامات تجاه الموردين والمتعاقدين.
- كما ارتفع الدين المصرفي بنسبة 27% (+1 مليار دولار) مقارنة بالعام 2023

* (نقل على الطرق، ضريبة الاملاك، رخص المهن، و غيرها)

** مبالغ يتم اقتطاعها من رواتب الموظفين لجهات اخرى مثل صندوق التكافل لوزارة التربية، صندوق اراض الطلبة، و غيرها

الجدول المالي للعام 2026

3.1

مليون شيكل

موازنة 26 / موازنة 25 %	2026 موازنة	2025 موازنة	2024 موازنة	البند
(1.3)	15,671	15,875	13,952	صافي الإيرادات
(11.2)	5,158	5,807	4,706	إجمالي الإيرادات المحلية
3.9	10,631	10,234	9,336	إيرادات المقاصة
(28.9)	(117.6)	(165.3)	(89.2)	الإرجاعات الضريبية
(5.8)	19,455	20,645	19,410	إجمالي النفقات
(4.2)	18,575	19,396	17,898	النفقات الجارية
(17.5)	(2,903)	(3,521)	(3,946)	الرصيد الجاري
(29.5)	880	1,248	1,512	النفقات التطويرية
(20.7)	(3,783)	(4,769)	(5,458)	الرصيد قبل المساعدات
43.8	2,554	1,776	2,510	المنح
(58.9)	(1,229)	(2,993)	(2,948)	العجز قبل الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية
(4.0)	(3,771.6)	(3,930.0)	(3,860.0)	الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية
-	(6,859.3)	-	-	الإيرادات المحتجزة من المقاصة
71.3	(11,860)	(6,923)	(6,808)	صافي العجز النقدي
	18.9	14.0	12.6	صافي العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %
(6.1)	17,717**	18,867*	17,700	إجمالي النفقات (باستثناء صافي الإفراض وخدمة الدين)

* يجب ألا يتجاوز حدود 18,867 مليون شيكل حسب برنامج الإصلاح الوطني.
** يجب ألا يتجاوز حدود 19,129 مليون شيكل حسب برنامج الإصلاح الوطني.

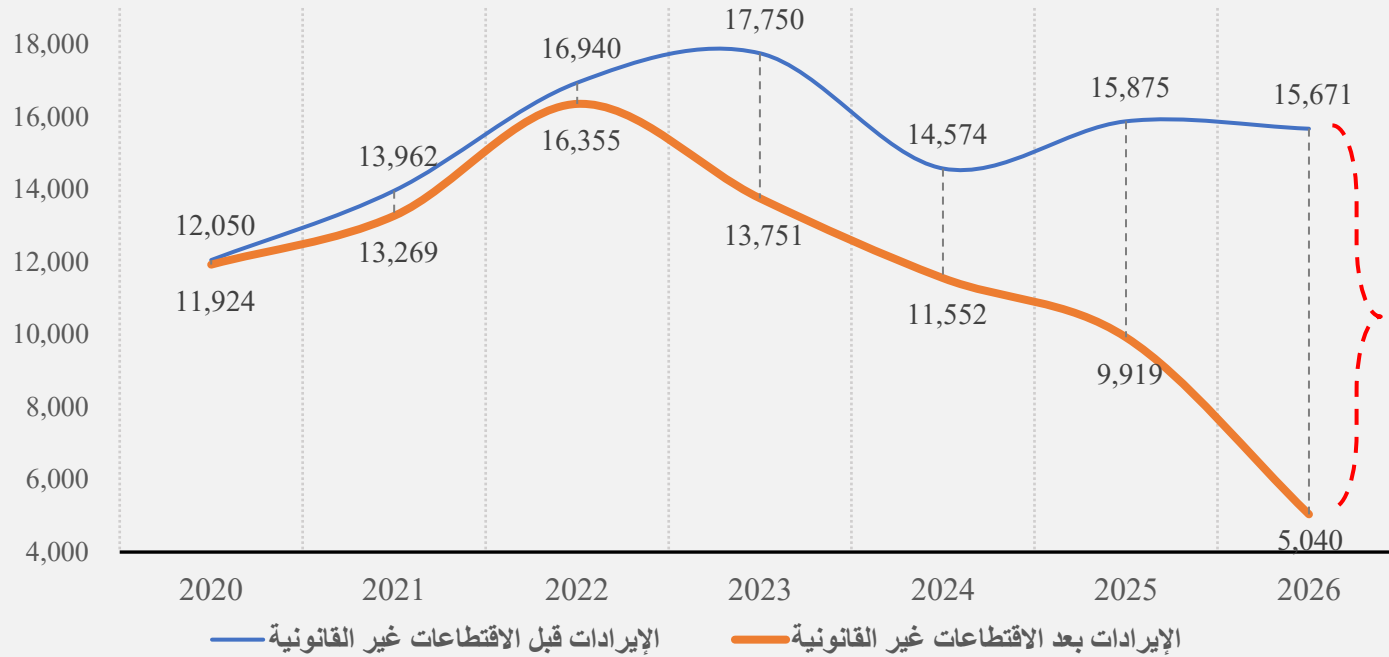
الخطوط الرئيسية لموازنة عام 2026

الخطوط الرئيسية لموازنة عام 2026:

- تعكس موازنة عام 2026 نموًا في صافي الإيرادات بنسبة 2.5% مقارنة بالإيرادات الفعلية لعام 2025، لترتفع من 15,285 مليون شيكل إلى 15,671 مليون شيكل، موزعة على النحو الآتي:
 - نمو بنسبة 1% في إجمالي الإيرادات المحلية (من 5,105 إلى 5,158 مليون شيكل).
 - نمو بنسبة 3.3% في إجمالي إيرادات المقاصة (من 10,293 إلى 10,631 مليون شيكل).
- تراجع بنسبة 5.8% في إجمالي النفقات مقارنةً بموازنة العام 2025 في إطار سياسة ضبط وترشيد الإنفاق.
- عجزاً بعد المنح وقبل الاقتطاعات الاسرائيلية غير القانونية بمبلغ 1,229 مليون شيكل خلال العام 2026 مقابل 2,993 مليون شيكل في موازنة العام 2025.
- في حال استمرار الحكومة الإسرائيلية في نهج الاقتطاعات الأحادية غير القانونية والاحتجاز الكامل لأموال المقاصة، فمن المتوقع أن يصل العجز بعد المنح والاقتطاعات والاحتجازات إلى نحو 11,860 مليون شيكل في عام 2026، أي ما نسبته 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 6,284 مليون شيكل (10.8% من الناتج المحلي) في عام 2025، بارتفاع نسبته 88.7% عن العام الماضي و146.2% مقارنة بعجز عام 2024.

الإيرادات قبل وبعد الاقتطاعات

مليون شيكل



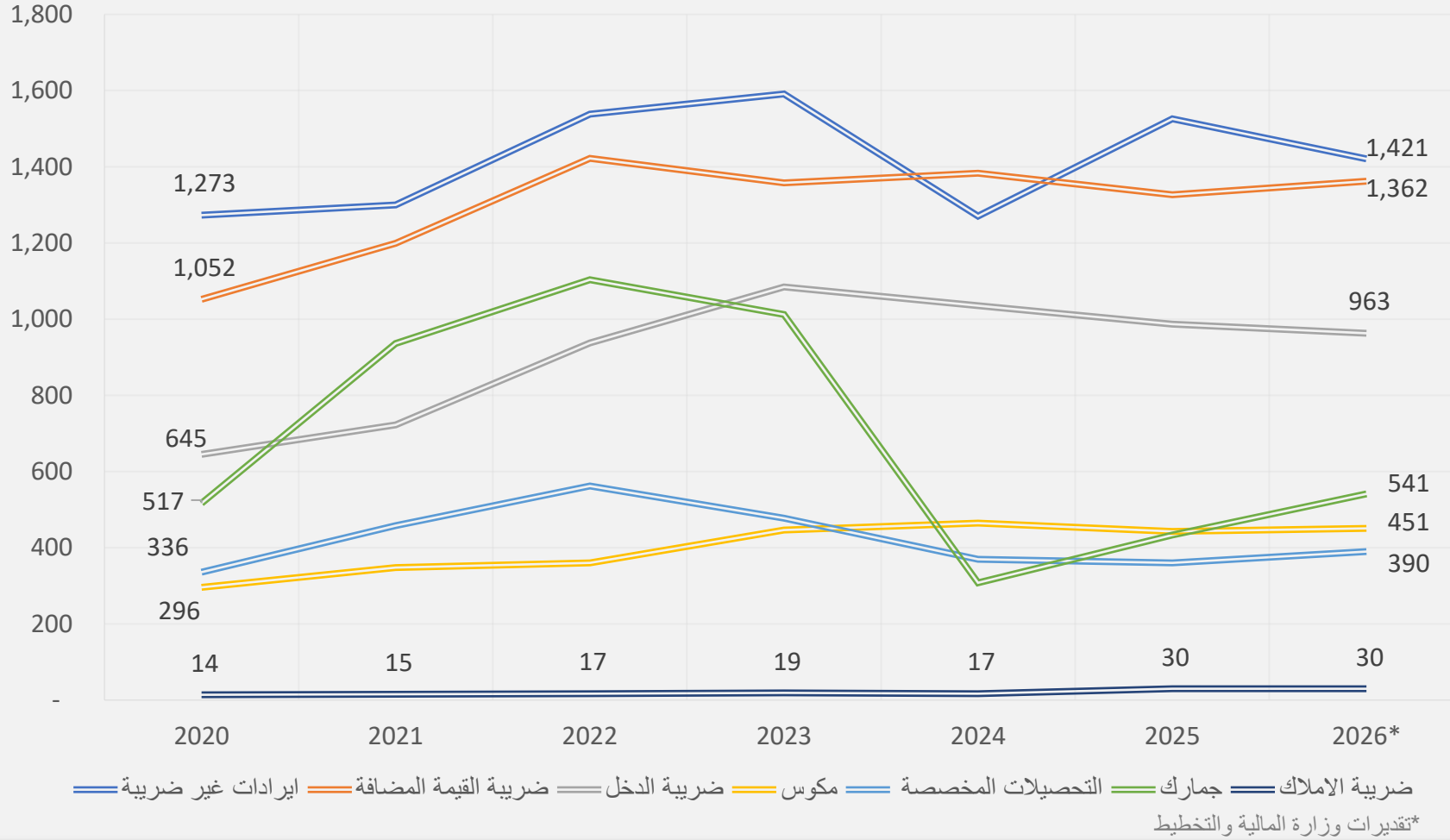
*تقديرات وزارة المالية والتخطيط

قيمة الاقتطاعات
والاحتجازات 10.6 مليار

- صافي الإيرادات المتوقعة قبل الاقتطاعات لعام 2026 حوالي 15.7 مليار شيكل، بنمو قدره 2.5% مقارنة مع البيانات الفعلية لعام 2025 على النحو الآتي:
 - ✓ إيرادات المقاصة بنسبة 3.3%.
 - ✓ الإيرادات المحلية بنسبة 1%.
- من المتوقع أن تشكل صافي الإيرادات لعام 2026 ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
- من المتوقع أن تكون الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية للعام 2026 حوالي 3.8 مليار شيكل؛ فيما يتوقع أن يتم احتجاز المتبقي (6.9 مليار شيكل) ما سيؤدي إلى تصفير إيرادات المقاصة.

تحصيل الإيرادات المحلية (بالمليون شيكل)

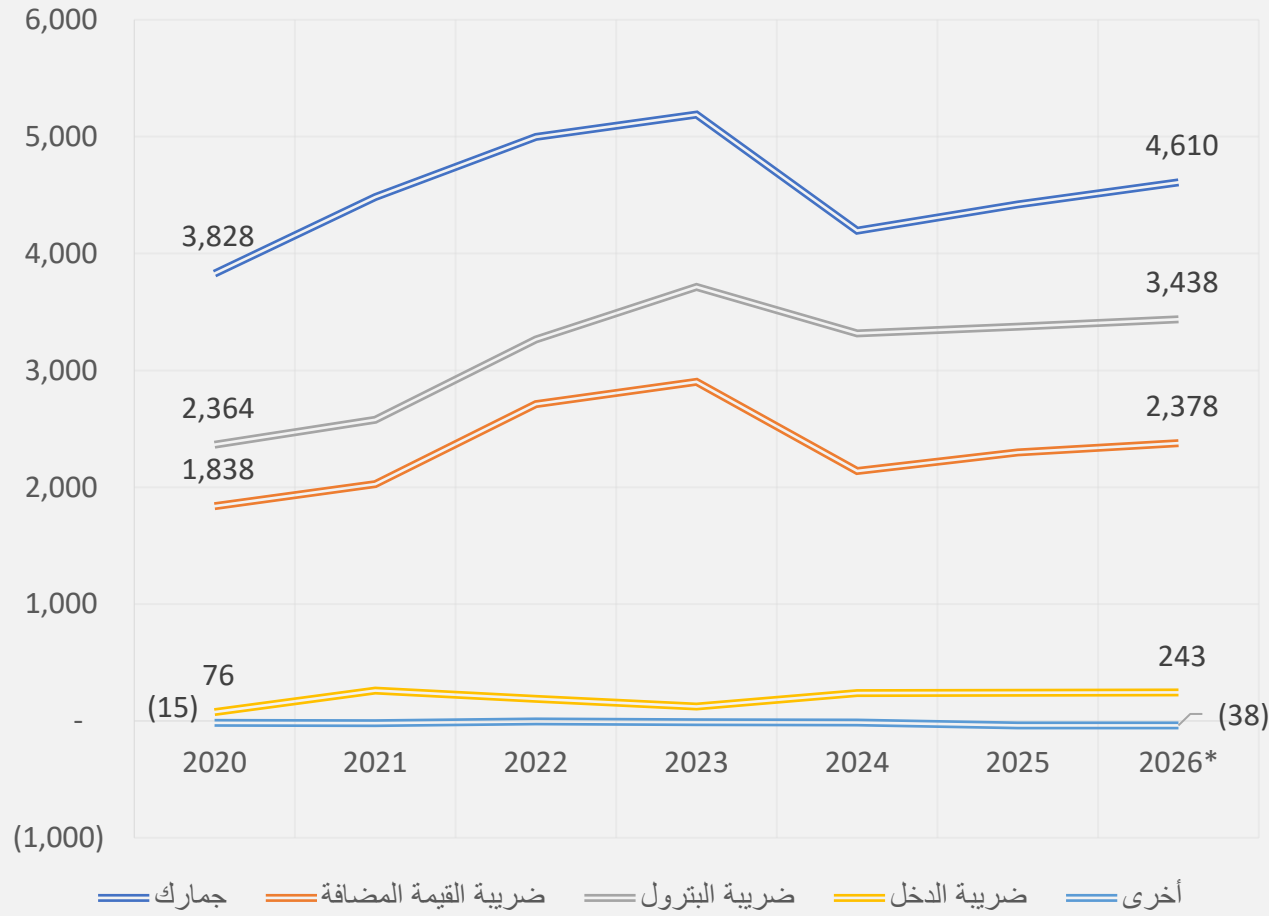
4.2



- من المتوقع أن يطرأ تحسن طفيف في بعض مكونات الإيرادات المحلية خلال العام 2026 مقارنة بالعام 2025، إذ أنه من المتوقع أن ينمو إجمالي الإيرادات المحلية بنسبة 1% عن العام 2025.
- وبشكل خاص يتوقع تسجيل نمو في إيرادات الجمارك بنسبة 25%.
- رغم الزيادة المتوقعة في عام 2026 إلا أن معظم بنود الإيرادات لن تصل إلى مستوياتها في الأعوام قبل 2023.

تحصيل إيرادات المقاصة (بالمليون شيكل)

4.3



- من المتوقع أن تصل إيرادات المقاصة إلى 10,631 مليون شيكل ضمن موازنة العام 2026، حيث شكلت 67.3% من إجمالي الإيرادات الحكومية، و16.9% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

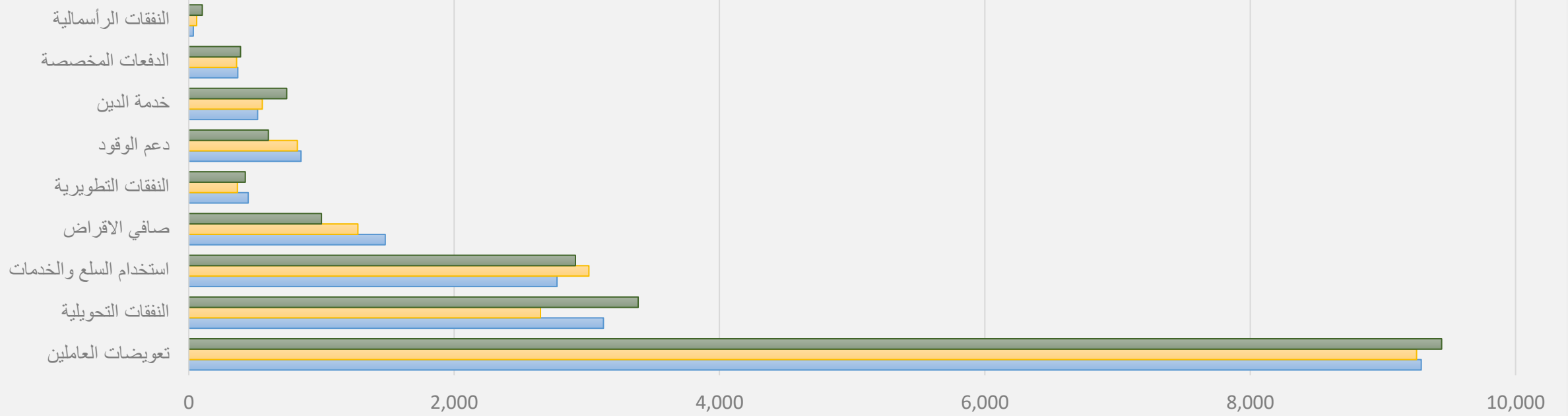
- كما يُتوقع أن تنمو إيرادات المقاصة بنسبة 3.3% عما كانت عليه خلال العام 2025 حسب التفاصيل التالية:

- الجمارك: نمو بنسبة 4.3%
- ضريبة القيمة المضافة: نمو بنسبة 3.5%
- ضريبة البترول (البلو): نمو بنسبة 1.9%
- ضريبة الدخل: نمو بنسبة 1.2%

*تقديرات وزارة المالية والتخطيط

التغير في النفقات حسب البنود (المبالغ بالمليون شيكل)

5.1

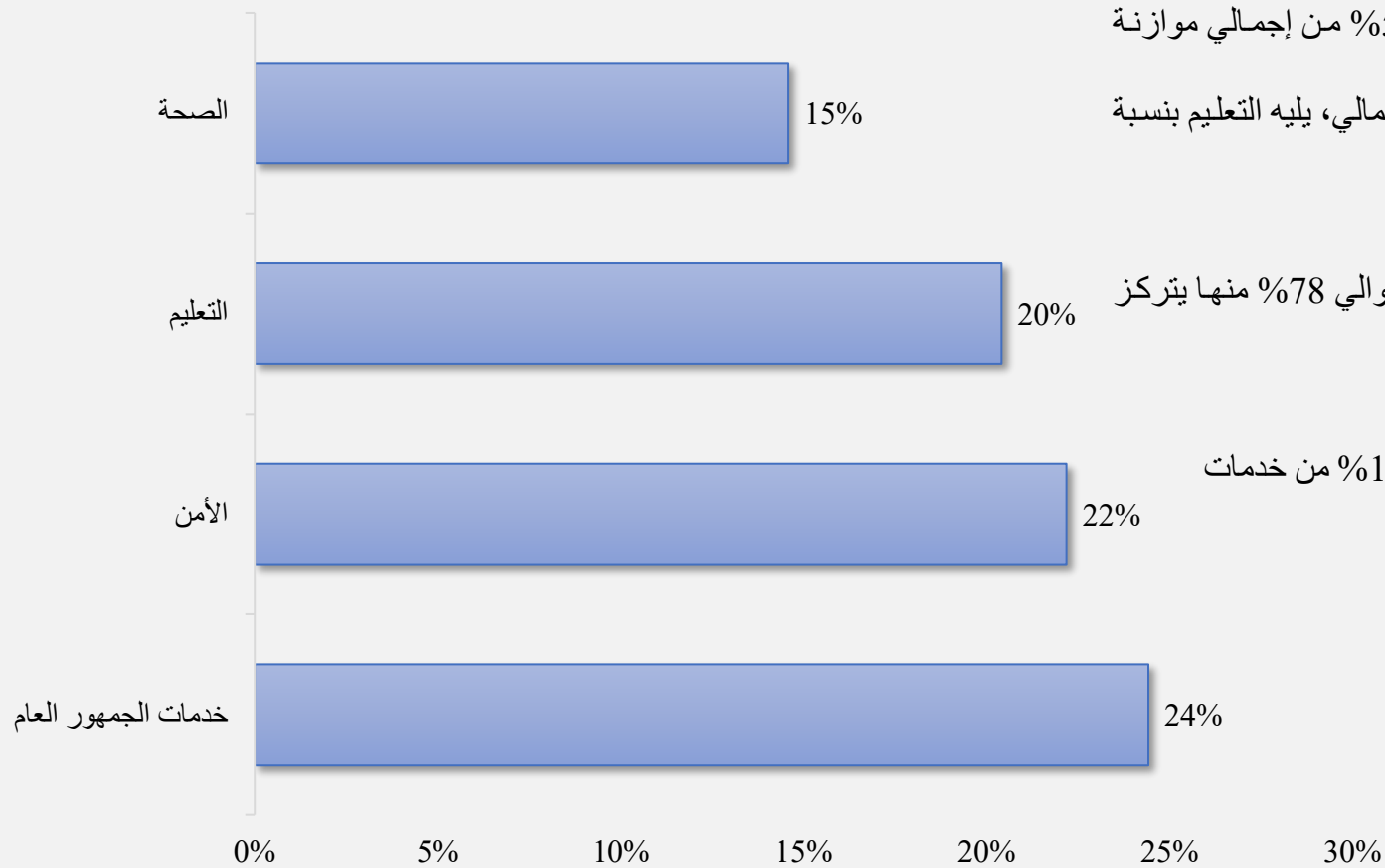


■ 2026* ■ 2025 ■ 2024

* تقديرات وزارة المالية والتخطيط

توزيع الموازنة العامة لعام 2026 حسب التصنيف الوظيفي الحكومي

5.2



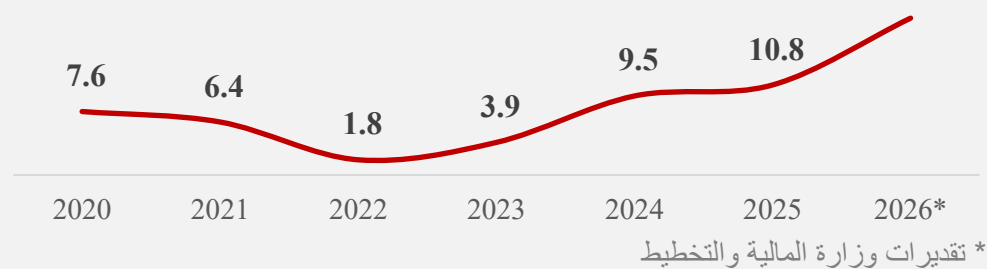
- تشكل موازنة القطاعات الحكومية الرئيسية (الأمن، التعليم، الصحة) نحو 57% من إجمالي موازنة مراكز المسؤولية لعام 2026، حيث يستحوذ قطاع الأمن على 22% من الإجمالي، يليه التعليم بنسبة 20% ثم الصحة بنسبة 15%.
- في المقابل، تشكل خدمات الجمهور العام نحو 26% من الموازنة، إلا أن حوالي 78% منها يتركز في التزامات مالية مركزية، أبرزها
 - النفقات العامة والطارئة التي تتجاوز 516 مليون شيكل أو ما نسبته 12% من خدمات الجمهور العام
 - ومخصصات المتقاعدين (35%)،
 - وخدمة الدين العام (17%)،
 - والدعم الحكومي للوقود (14%).

عجز الموازنة

مليون شيكل

متوقع 2026	البند
15,671	صافي الإيرادات
(19,455)	إجمالي النفقات وخدمة الدين
(3,783)	العجز الإجمالي قبل المنح
2,554	إجمالي المنح
(1,229)	العجز الإجمالي بعد المنح
(3,772)	الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية
(5,001)	العجز بعد المنح والاقتطاعات الإسرائيلية
(6,859)	الإيرادات المحتجزة من المقاصة
(11,860)	صافي العجز

صافي العجز كنسبة من الـ GDP (%)



• قبل المنح:

من المتوقع أن يصل العجز قبل المنح إلى 3,783 مليون شيكل خلال عام 2026، بما نسبته 6% من الـ GDP.

• بعد المنح:

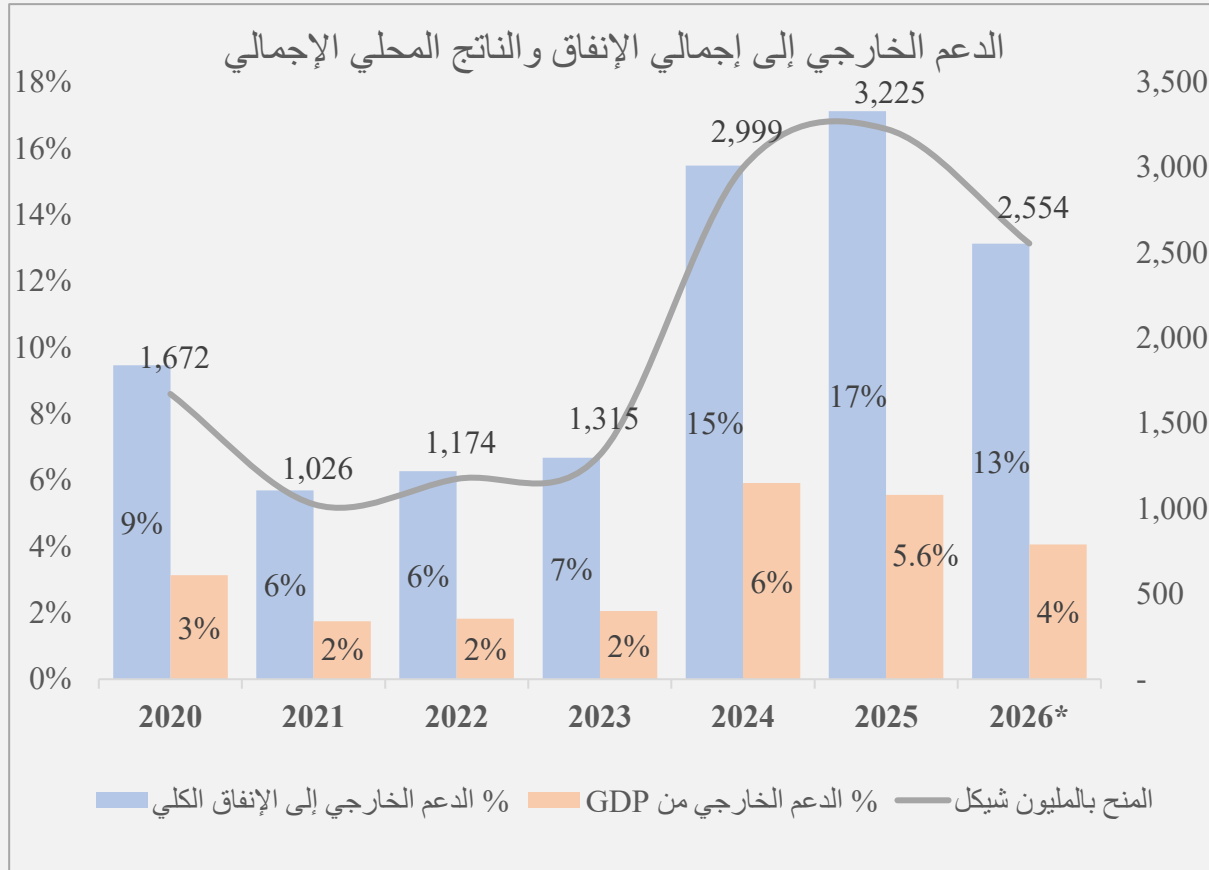
يقدر العجز بعد المنح بـ 1,229 مليون شيكل، أي 2% من الـ GDP.

• بعد المنح والاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية:

سيصبح حوالي 5,001 مليون شيكل، أي 8% من الـ GDP.

• وفي حال عدم تحويل أموال المقاصة المحتجزة:

قد يصل صافي العجز النقدي إلى نحو 11,860 مليون شيكل، أي ما يعادل 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي.



* تقديرات وزارة المالية والتخطيط

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الدعم الخارجي 2.55 مليار شيكل
- دعم الموازنة 2.1 مليار شيكل.
- دعم المشاريع التطويرية 454 مليون شيكل.
- من المتوقع تراجع الدعم الخارجي بنحو 20.8% مقارنة بالعام السابق.
- غطى الدعم الخارجي حوالي 17% من إجمالي الإنفاق خلال العام 2025.
- ومن المتوقع أن تغطي المنح 13% من إجمالي الإنفاق في 2026.
- من المتوقع أن تصل نسبة الدعم الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4%.